

سياسات دعم المناطق الريفية ورهانات التنمية الفلاحية في الجزائر
 دراسة لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي لولاية المدية 2009-2014
 Policies to support rural areas in Algeria Studying the
 rural and agricultural renewal program for medea city 2009-2014

معقافي الصادق¹، بن يوسف نبيلة².

¹ كلية الحقوق والعلوم السياسية - تيزي وزو (الجزائر)، sadek220022@gmail.com،

² كلية الحقوق والعلوم السياسية - تيزي وزو (الجزائر)، niball.kadem@yahoo.fr،

تاريخ الاستلام: 2019/08/14 تاريخ القبول: 2021/10/28 تاريخ النشر: 2022/06/11

Abstract:

The rural areas of Algeria are the strategic depth of the national economy because it is responsible for providing food security. Many countries have tended to take care of the rural areas through developing development strategies that achieve developmental balance and social justice between the poles of urban and rural society and reduce rural displacement. Rural development. Algeria has attached great importance to this vital space through the policy of rural and peasant renewal

Key words: rural support, rural investment, rural renewal, agricultural development

المخلص:

تشكل المناطق الريفية في الجزائر العمق الاستراتيجي للاقتصاد الوطني، لكونه المسؤول عن توفير الأمن الغذائي، وقد اتجهت العديد من البلدان للاهتمام بالمناطق الريفية من خلال وضع استراتيجيات تنموية لتطويرها مما يحقق التوازن التنموي والعدالة الاجتماعية بين قطبي المجتمع الحضري والريفي ويحد من النزوح الريفي وبالتالي ينعكس على تحقيق التنمية الريفية، وقد أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا الفضاء الحيوي من خلال سياسة التجديد الريفي والفلاحي **الكلمات المفتاحية:** الدعم الريفي، الاستثمار الريفي، التجديد الريفي، التنمية الفلاحية، البناء الريفي

1. مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي أساس العملية الاقتصادية بما يمتلكه من تداعيات على القطاعات الأخرى. فالدول تولي أهمية كبيرة للاستثمار الفلاحي من خلال توفير التقنيات والوسائل الحديثة التي تتلاءم والنشاط الزراعي، فالأمن الغذائي غاية تصبو لها الدول خاصة التي تتوفر على مقومات طبيعية وبشرية تؤهلها للقيام بالأدوار الإنتاجية، والجزائر من الدول التي خصصت اهتماماتها نحو هذا القطاع الحيوي بانتهاج مجموعة من السياسات والبرامج أبرزها برنامج التجديد الفلاحي والريفي والذي سنخصص له حيز من الدراسة المجالية من خلال التطرق لهذا البرنامج في ولاية المدية ودراسة الأثر المحقق من هذا البرنامج.

1.1. الإشكالية: وعليه نطرح الإشكالية التالية كيف أثر برنامج التجديد الريفي و الفلاحي

على دعم وتطوير التنمية الفلاحية في ولاية المدية؟

التساؤلات الفرعية

-ما هو مضمون سياسات الدعم الريفي في الجزائر؟

-مامدى تأثير برنامج التجديد الريفي والفلاحي على تطوير الإنتاج الفلاحي في ولاية

المدية؟

2.1. فرضيات البحث

للجابة على الاشكالية والتساؤلات نضع الفرضيات التالية

-يعتبر تطوير القطاع الزراعي أساس دعم المناطق الريفية وتطويرها في الجزائر.

-يعتمد برنامج التجديد الريفي والفلاحي على تطوير وتنشيط الفضاءات الريفية بما يخدم

التنمية الفلاحية.

3.1. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف على الآثار التي حققها برنامج التجديد الريفي والفلاحي مقارنة

بالبرامج التنموية الأخرى، خاصة في ظل الإمكانيات المالية والبشرية الموفرة لإنجاح هذا

البرنامج، إضافة إلى تحليل النتائج المتعلقة بالجانب الفلاحي خاصة في ولاية المدية ومقارنة

الأهداف بالنتائج .

4.1. منهج البحث:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال التطرق لوصف سياسات دعم الريفي عبر مراحل مختلفة، إضافة غالى إبراز أهداف ووسائل برنامج التجديد الريفي خاصة في المناطق الريفية .

2. محاور سياسات دعم المناطق الريفية في الجزائر.

1.2.:متطلبات دعم المناطق الريفية

ان تحقيق الاستقرار الريفي وضمان بقاء السكان في أقاليمهم الريفية للحفاظ على التوازن الجهوي والتنمية يتطلب الاهتمام بالاعتبارات المتعلقة دعم السكنات الريفية بجملة من المرافق والتجهيزات العمومية التي تنعكس على درجة الثبات والتوطن الريفي والتي نذكر منها:

*ان يكون الموقع بناء السكن الريفي الجماعي ملائماً وكافياً لاستيعاب عدد السكان المخطط له وللزيادة السكانية المتوقعة

*ضرورة وجود شبكة طرق رئيسية ريفية مناسبة تصل المناطق الريفية بالحضرية لزيادة ورفع التبادلات التجارية وتسهيل التنقل .

*ان تكون هناك مصادر ثروة طبيعية تشكل القاعدة الاقتصادية لديمومة وتطور السكان الريفيين ، أبرزها التربة الزراعية وتوفر مصادر للمياه الري بالإضافة إلى ملائمة المناخ لإنتاج المحاصيل الزراعية،فالتخطيط للتنموي للأرياف يعتمد على تقريب السكان من المناطق الزراعية الأكثر خصوبة وإنتاجية.

*دراسة النظام التفاعلي والتبادلي بين مختلف المناطق الريفية من خلال تحديد العناصر التي يركز عليها الاستقرار ووضع الحلول للعقبات التي تقف أمام عمليات النمو والتوسع المتوقع للمناطق الريفية (settlement.2003)

*توفر الحد الأدنى من الخدمات اذ يمثل هذا المؤشر تحدياً لكافة الدول النامية والمتقدمة فعدم توفر الخدمات مقارنة بالمناطق الحضرية ،فالسياسة المنتهجة لتطوير الريف وتنشيت السكان تختلف من منطقة لاخرى وفق امكانيات وخصوصيات كل منطقة وفي اغلب الحالات تركز على :

إنشاء شبكة المواصلات واتصالات

إدارة الموارد الطبيعية والتخطيط لاستعمال الأرض.

تقليص نسبة الفوارق بين الحضر والريف من خلال تقليص نسبة الفقر الريفي (عمي،
2008ص15)

يتفق اغلب الباحثين في ميدان التنمية الريفية على ضرورة اخذ الاعتبارات والقواعد التالية
في وضع المشاريع والخطط التنموية في المناطق الريفية:

-إتباع المنهج العلمي في دراسة أي مشروع عن طريق المسح الكلي لمكونات البيئة المحلية
الريفية وخصائصها الثقافية للتعرف على مدى نجاح أو فشل أي مشروع تنموي في ا ي
منطقة.

يدخل إحداث التنمية الريفية ضمن إطار برنامج متكامل لتنمية الحضر والريف فالعلاقة
الوظيفية والعضوية بينهما تحدد الارتباط التطوري بينهما لا يمكن أن ينمو احدهما بمعزل
عن الآخر.

-عند وضع سياسات للتنمية مجال معين يجب القيام بدراسة عامة حول الظروف والقوانين
المنظمة والتي تتوافق والاعتبارات والخصوصيات العامة للمجال.

-ضرورة التزامن بين التوسع العمراني ومختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية
والصحية في المناطق الحضرية و الريفية، إذ أن تخلف قطاع واحد يؤدي إلى إحداث خلل
في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية التي تتجسد في بروز ظاهرة الهجرة الريفية (عثمان،
1985،ص 62-63)

2.2.التسيير الذاتي والثورة الزراعية:إن الحراك الذي شهده الريف الجزائري في مرحلة ما
بعد الاستقلال وخلال المخططات التنموية المنتهجة أدى إلى بروز ظاهرة التحضر السريع
التي شكلت عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية لأنها جعلت من الريف فضاء استهلاكي
وطارد للسكان بحكم استنزاف اليد العاملة سواء المؤهلة او غير ذلك إضافة إلى إلحاق المدن
الصغيرة بالأرياف من حيث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وكنتيجة لهذا الوضع
الجديد تضاعف حجم وراتدات الجزائر من المنتجات الزراعية 10 أضعاف تقريبا مع مطلع
الثمانينات (براكنية،1987ص83)،كما أدت المخططات التنموية القائمة على التصنيع

باستثمارات فاقت 149مليار دولار خلا الفترة 1967-1979 والتي كانت تهدف إلى إرساء قاعدة اقتصادية ذات طابع صناعي باستعمال المواد الطاقوية ونتيجة لهذه السياسة ظهرت بوادر لازمة السكن بالمدن الكبرى وبالأخص الشمالية وما خلفته من تفشي الأمراض والبطالة حيث أن الصناعة استولت على الأراضي الزراعية من خلال إقامة المصانع وجذب السكان واليد العاملة من الريف مما ترتب عليه تفاوت جهوي بين المناطق الصناعية والريفية التي أصبحت ظروف العيش قاسية فيها. (حسني، 1990، ص. 345)

وفي ظل هذه الأوضاع الاجتماعية والديناميكية الجديدة للأرياف بدأت المجهودات المركزية في إيجاد الحلول والميكانيزمات التي تعيد للمجال الريفي والزراعي قيمته الإنتاجية والحيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني فتوجه التصنيع نحو التوطين في المناطق الريفية لإحداث التوازن التنموي وإن كانت ناجحة في بعضها مثل صناعة النفايات بالبرواقية والصناعات التحويلية في سعيدة إلى زيادة في حجم اليد العاملة ، إلا أن غياب التنسيق بين ما هو متوفر من يد عاملة مؤهلة ومكونة لدخول في عالم التصنيع وبين ما هو متوفر من نموذج اقتصادي قائم على الممارسات الزراعية ،لقد كان الهدف وراء بعث نشاطات صناعية في المدن الريفية هو التحكم في الهجرة الريفية وتوفير مستوى معيشي ملائم لكن النتائج البعيدة أثبتت أن سلبياتها كانت كبيرة على القطاع الزراعي من حيث الإنتاج والأراضي التي استولت عليها الصناعات الريفية حيث فاقت نسبة التوسع على حساب الأراضي الزراعية 14000هكتار في مرحلة ما بين 1962-1978، كما تبين ان غياب التخطيط الإقليمي المرتبط بالجانب العمراني والبيئي والخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة مع النمط الاقتصادي المنتهج خاصة وإن اغلب مشاريع التوطين الصناعي في الأرياف تمركز في المدن الشمالية التي تتوفر على شبكات الطرق والنقل وإراضي خصبة ذات جودة إنتاجية عالية مستقطبة لليد العاملة الريفية.

3.2. القرى الاشتراكية ودعامة تحقيق التنمية الريفية .

يعتبر مشروع 1000 قرية من البرامج التي تم اعتمادها في إطار إعادة تطوير وبناء الريف الجزائري بما يتماشى ومتطلبات تحقيق التنمية الريفية خاصة بعد الوضع المزري الذي وصل إليه السكن الريفي بفعل الممارسات الاستعمارية والهجرات المتتالية للريف، فهذا المشروع السكني الذي ارتبط بمشروع اقتصادي تنموي يسمى الثورة الزراعية الذي كان يهدف إلى

تفعيل النشاط الزراعي في الاقتصاد الوطني وتحقيق الامن الغذائي وتمويل القطاع الصناعي حيث بلغت نسبة الاستثمارات فيها 5/ مقارنة بالنشاط الصناعي 53/ في الفترة ما بين 1967-1977 فهذا الحجم لم يعكس الصورة الكبيرة لهذا المشروع التنموي على خاصة من حيث التحكم في اليد العاملة الريفية.

في ظل الوضع المالي والاقتصادي الذي عرفته البلاد وصل انجاز القرى الاشتراكية الى 566 قرية أي بنسبة تتجاوز 50 % وتم التراجع عليها مع مطلع البرامج الخماسية، لكن هذه المنجزات في بناء السكنات واجهت انتقادات شديدة من الفلاحين نظرا لغياب ابسط الوسائل الحاجيات من ماء وكهرباء وكذلك وجود فئة غير مرتبطة بالنشاط الزراعي و الثورة الزراعية ،وعليه يمكن القول أن الثورة الزراعية كان لها دور محدود وغير متبادل مع القطاعات الأخرى سواء الاقتصادية والاجتماعية، حيث وصلت نسبة الاستفادة من الأراضي 90الف مستفيد وتتصيب 600تعاونية ،لم تصل القرى الاشتراكية إلى تحقيق أهداف الثورة الزراعية والعكس بالعكس فالمستوى المعيشي للفلاح تدهور خاصة من ناحية المداخل والأجور مما استدعى مغادرتهم الأرياف والأنشطة الزراعية .(درويش، 1989.ص45-47)

3- أهداف برنامج التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر.

ابتداء من 2009 اطلق رسميا برنامج التجديد الفلاحي و الريفي الذي يهدف لتطوير الأمن الغذائي و تحسين الظروف المعيشية للفلاحين ، حيث استفاد القطاع الفلاحي 2009-2014 من غلاف مالي قدره 1000 مليار دج لتحسين المعدل السنوي لنمو الإنتاج

الفلاحي من 6.8 في 2000-2008 إلى 12.98 في الفترة 2009-2014 تعتبر سياسة التجديد الريفي من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى إعادة بعث النشاط الاجتماعي والفلاحي في الأرياف ،حيث وبعد الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد عرفت المناطق الريفية موجة من الهجرة نحو المناطق الحضرية لكن وبعد سنة 2000 بدأت الحياة تعود إلى هذه المناطق خاصة في ظل الصعوبات التي وجدها المهاجرين في التأقلم مع النمط الحضري وارتباط معيشتهم بالأرض التي تركوها ،هذا الإدراك الذي تدعم ببرامج تحفيزية للمواطن للعودة إلى الريف وإحياء مختلف الأنشطة الفلاحية وهذا ما جعل سياسة

التجديد الريفي في الجزائر من أهم النماذج التنموية المنتهجة في المناطق الريفية بما تختص به من مشاريع اقتصادية واجتماعية.

جاءت هذه السياسة بهدف تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل، مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم، وبالتالي تم تعميم البرنامج ليتم اعتماد صيغة عقود تم إطلاق المشروع الجوارى للتنمية الريفية المندمجة يدخل في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية يقوم على بعث المجال الريفي من خلال سياسة التجديد الريفي القائمة على إشراك الفاعلين الحقيقيين في عملية التنمية الريفية وهم سكان الريف والمنتخبين المحليين والهيئات الإدارية الوصية وخلايا التنشيط الريفي وكذلك المؤسسات المالية و البنكية فالسياسة التجديد الريفي تهدف إلى عصرنة القرى والقصور وتنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي حسب خصوصية كل وسط وحسب مقوماته الطبيعية والبشرية بهدف:

1-المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل و ضمان مستوى معيشي مقبول للسكان الريف.

2-تثبيت السكان و الحفاظ على العالم ريفي بتحديث القرى و المداشر من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، و القضاء على السكنات الهشة و غير المستقرة، و استبدالها بمساكن و أماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة من الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية و الهاتف....و إلخ

3-تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة و تعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي.

4-المساهمة في حماية التراث الثقافي و السياحي لان سياسة التجديد الريفي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي و التنمية المتوازنة للأقاليم الريفية في ظل الخصوصيات الثقافية والاجتماعية .

)P12.La Politique du Renouveau Rural en Algérie MADR. Algérie ، (. 2012

تم برمجة 12الف مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة تستهدف هذه المشاريع سكان الريف الذين يمثلون نسبة % 40 من إجمالي السكان أي 13 مليون نسمة، و يمثل الشباب

التي تقل أعمارهم عن 30 سنة ثلاث أرباع السكان، كما تشمل 979 بلدية من مجموع 1541 بلدية على المستوى الوطني، و

1.750 مليون أسرة ريفية، مما سمح بتوسيع المساحات الزراعية إلى أكثر من 250 ألف هكتار واستصلاح أكثر من 8 ملايين هكتار واستحداث أكثر من مليون منصب شغل (خلية الإعلام والاتصال لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، 2015)

4- اثر برنامج التجديد الريفي والفلاحي على تطور الانتاج الفلاحي ولاية المدية

1.4. المقومات الطبيعية والبشرية لولاية المدية

تقع ولاية المدية في قلب الأطلس التلي وسط الجزائر، حيث تتميز الولاية بعلوها عن سطح البحر، حيث يصل علو عاصمة الولاية إلى 950 متر عن مستوى سطح البحر، في حين يفوت علو بعض مناطق الولاية عتبة 1000 متر. تتربع ولاية المدية على مساحة تفوق 8700 كلم²، مقسمة إلى 64 بلدية و 19 دائرة، وبتعداد سكان قدره 925.044 نسمة حسب الإحصاء السكان الأخير وتتوسط ولاية المدية ستة ولايات جزائرية، تحدها من الشمال ولاية البليدة و من الغرب كل من ولايتي عين الدفلى و تيسمسيلت، أما من الجنوب فتحدها ولاية الجلفة، و تتقاسم حدودها الشرقية مع ولايتي المسيلة و البويرة، يسود معظم الولاية مناخ البحر الأبيض المتوسط، و ذلك لقربها من البحر الأبيض المتوسط، حيث لا تبعد عنه عاصمة الولاية بالخط المستقيم إلا 37 كلم.

وتمتاز بمناخ متباين فرضته العوامل الطبيعية متوسط شبه قاري، بارد ورطب شتاء معتدل ربيعا، حار وجاف صيفا، تصل كمية الأمطار 500 ملم سنويا و يسود الجهة الشمالية للولاية مناخ مساعد على التنمية الفلاحية وتوفر الماء حيث تمتاز بكثافة الغطاء النباتي في الجهة الشمالية مما يساعد على الحد من أخطار إنجرافات التربة.

تكتسب ولاية المدية طابعا فلاحيا ورعويا نسبة 44 من مجموع الأنشطة الإنتاجية وتقدر الأراضي الفلاحية بمساحة 773.540 هكتار منها 337.938 هكتار صالحة للزراعة و 9.773 هكتار من الأراضي المسقية. (الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء، 2008).

وتعد الفلاحة النشاط الرئيسي للمنطقة بفضل وفرة الأراضي الخصبة وملائمة الظروف المناخية التي تعد حافزا قويا على إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة خاصة تربية المواشي والدواجن. تتوزع المساحة الزراعية على الآتي:

-زراعة الحبوب تتربع على 110.000 هكتار بنسبة 35 من المساحة الصالحة للزراعة بمتوسط إنتاجي قدره 12 مليون قنطار.

-الأشجار المثمرة تمثل 20.000 هكتار بمعدل إنتاجي يفوق 450.000 قنطار سنويا.
-زراعة الكروم تتربع على مساحة قدرها 7.300 هكتار بمعدل إنتاجي يصل إلى 250.000 قنطار ويتمركز في العمارة، بن شكاو، البرواقية، وامري
-زراعة الخضر الجافة والبقوليات والأعلاف

كما تتميز ولاية المدية بطابعها الرعوي حيث تنصدر تربية الأبقار الحلوب ب21.300 راس، والأغنام 950.000 راس بمتوسط إنتاج اللحوم ب4.500 طن سنويا . كما تتميز الولاية بوجود مساحات غابية تقدر ب 161.320 هكتار، وتتكون من أشجار الصنوبر الحلبي 66% البلوط الأخضر 29% الأرز البربري 3% البلوط الفليني 1% (مديرية الغابات ، 2017)

يتوزع معظم سكان ولاية المدية على المناطق الريفية عبر 64 بلدية بنسبة تفوق 70% وتنقسم الى ثلاث مناطق كبرى :

- المنطقة الجبلية وتضم 25 بلدية بمساحة فلاحية تفوق 93000 هكتار .
- منطقة السهول الداخلية التي تضم 18 بلدية بمساحة فلاحية تقدر ب 101.137 هكتار .
- منطقة الفلاحة الرعوية تضم 21 بلدية بمساحة تقدر 144 هكتار .(الريفية، 2014)

2.4. المشاريع الداعمة لسياسة التجديد الريفي في ولاية المدية

يقصد بمشاريع التنمية الريفية كل مشروع يتضمن أعمالا تقوم بها المجموعات الريفية تحقيق أهداف محددة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية، وتكتسب هذه المشاريع أهمية لسكان الريف ولاسيما على المستوى التنظيمي والمالي في ظل المساعي الرامية للاستدامة نشاطاتهم خاصة في المجال الزراعي لضمان أمن غذائي أفضل وظروف معيشية أحسن .

1.2.4. البناء الريفي: في إطار تحسين ظروف العيش لسكان الريف يعتبر السكن الريفي حتمية لضمان استقرار السكان الريفيين وديمومة نشاطاتهم الفلاحية اهتمت الولاية انطلقا

سياسات دعم المناطق الريفية ورهانات التنمية الفلاحية في الجزائر
دراسة لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي لولاية المدية 2009-2014

من موسم 1999 إلى يومنا هذا بالمشاريع المتعلقة بضمان استمرارية وعودة الفلاحين إلى ممارسة نشاطاتهم الزراعية والرعية خاصة بعد الهجرة الريفية التي عرفتها الولاية في مرحلة التسعينات وقد تم تسجيل :

الجدول رقم 1 السكنات الريفية المنجزة والمسجلة في ولاية المدية ما بين 1999-2009

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009
المشاريع المسجلة	9040	10640	11640	12140	12740	13560	21560	25260	15902	16402
المشاريع المنجزة	8543	8825	9440	10262	10709	10098	11276	15846	9023	11117

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات من وزارة السكن والعمران.

2.2.4: الدعم الفلاحي

1.2.2.4- مشاريع الاستثمار الفلاحي: في إطار تدعيم الأمن الغذائي الوطني شرع العمل منذ بداية 2008 ببرنامج تجديد الاقتصاد الفلاحي و الريفي من خلال الأدوات المرتبطة بما يسمى عقد النجاعة و الذي تتعهد كل ولاية من خلاله بتحسين مستوى الإنتاج خلال 05 سنوات بالنسبة للشعب الإستراتيجية القمح ، الحليب، اللحوم ، زيت الزيتون وفي هذا الإطار تحصلت الولاية على برنامج تمثل في:

الجدول رقم 2 عقود النجاعة المتحصل عليها في ولاية المدية 2009 - 2014

الشعب	معدل الإنتاج 2008-2000	أهداف عقد النجاعة 2013	الانجاز (ق)	نسبة التطور (%)
الحبوب (ق)	1 400 000	2 563 000	2 116 237	63
الأعلاف(ق)	800 000	1 300 000	1 957 298	145
البقول الجافة (ق)	12 400	19 800	15 749	27
الخضروات (ق)	597 000	1 119 500	1 258 356	111
منها البطاطا (ق)	250 000	379 600	587 169	135
الأشجار المثمرة(ق)	660 500	1 252 800	1 004 687	52
الحليب (لتر)	46 000 000	127 497 000	103 720 000	125
اللحوم البيضاء (طن)	4 400	9 655	19 229	337
اللحوم الحمراء (طن)	4 000	11 636	10 987	175
البيض (وحدة)	74 000 000	102 733 000	113 424 000	53

83	165	248	90	العسل (وحدة)
----	-----	-----	----	--------------

مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية 2014

2.2.2.4 مشاريع المبادرة المحلية :للتكفل بمختلف انشغالات المنتجين و لتكوين

مختلف الشعب الفلاحية بالولاية ، أتاحت الوزارة الوصية الفرصة لمديريات المصالح الفلاحية مشاريع خاصة تسمى بمشاريع المبادرة المحلية .

حيث تم تسجيل عدة مشاريع تتعلق بتربية النحل و إعادة الاعتبار لشعبة الكروم و وكذا تطوير زراعة

مشروع تطوير تربية النحل : خصص لهذا المشروع غلاف مالي قدره 1025298800 دج ، استهدف الشباب المؤهل على مستوى بعض الدوائر و هي : عزيز ، وامري المدية وغيرها .

- مشروع اقتناء 50 جرار ذو سلاسل : استفادت ولاية المدية بغلاف مالي في هذا الاطار قدره 6000000000 دج ، لاقتناء 50 جرار ذو سلاسل في اطار اعادة تهيئة شعبة الكروم ، تم توزيع 29 جرار ، حيث قيمة مبلغ الدعم المستهلك هو 30526372.95 دج .

- انجاز مشروع تطوير زراعة الزيتون : شمل هذا المشروع 03 ثلاث دوائر : تابلاط ، العزيزية ووامري ، تتمثل في 05 خمس بلديات وهي : تابلاط مزغنة ، العزيزية ، مغراوة و حربيل ، القيمة المالية لهذا المشروع قدرت : 100210000 دج و قيمة مبلغ الدعم المستهلك : 67313949.76 دج

3.2.2.4 المرافقة التقنية :منذ سنة 2009 دخل برنامج تكثيف القدرات البشرية حيز التنفيذ من اجل التكفل بالتاثير التقني ، و في إطار التكوين والإرشاد الفلاحي ثم تنظيم 10 معارض مختلفة النشاطات و 04 صالونات ،إضافة لذلك نجد 06 صالونات و 02 قافلات تحسيسية ، و 28 يوم دراسي و محاضرات ، بمشاركة 1162 منظم.

الجدول رقم 3 يبين المرافقة التقنية للفلاحين خلال المرحلة 2009-2014

الزيارات الميدانية		الأيام التيبينية			الأيام التحسيسية			المواسم	
الإطارات	الفلاحين	العدد	الإطارات	الفلاحين	العدد	الإطارات	الفلاحين		العدد
/	3580	3790	73	1277	120	300	4220	337	2010-2009
/	691	626	360	213	110	71	1495	230	2011-2010

سياسات دعم المناطق الريفية ورهانات التنمية الفلاحية في الجزائر
دراسة لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي لولاية المدية 2009-2014

الزيارات الميدانية			الأيام التبيينية			الأيام التحسيسية			المواسم
121	3317	725	212	449	48	225	2927	312	2012-2011
86	3924	1962	90	610	44	455	6531	610	2013-2012
77	2159	654	22	165	15	400	6837	423	2014-2013
261	4757	1691	30	208	20	367	4569	425	2015-2014
1025	9709	2903	113	443	54	706	6098	890	2016-2015

مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية.

4.2.2.4 الموارد المائية: كما يعد قطاع الموارد المائية احد القطاعات الحيوية في دفع المستقرات السكنية والاقتصادية على الاستمرار، فالاهتمام بهذا المورد كان له مكانة في سياسة التجديد الريفي بحكم الطبيعة التضاريسية لولاية المدية فقد تم انجاز ما بين 2010 و2014 ثمانية 8 محطات ضخ واعادة تاهيل 3محطات وانجاز 40 خزان بقدرة استيعاب تجاوزت 24550م³، تم انجاز 10سدود في اطار مشروع الحزام الاخضر اضافة الى غرس 1360 هكتار من الزيتون و400هكتار غرسة رعوية ، كما تم توزيع 107.096 شجيرة لغرس 687 هكتار شمل اكثر من 15بلدية ، كما تم فتح 250كلم مسالك فلاحية شملت 32 بلدية.

4-3-3- اثر برنامج التجديد الريفي والفلاحي على الانتاج الفلاحي لولاية المدية

4-3-1- الإنتاج النباتي والحيواني: عرف القطاع الفلاحي في الولاية تطور ملحوظ خاصة في الفترة الممتدة ما بين عام 2000 و 2014 و ذلك نظرا للسياسات المحلية المتبعة والتي أعطت اثار ايجابية على مختلف الشعب الفلاحية حيث عرفت هذه الشعب تطورا ملحوظا من خلال تطور المساحات المزروعة من سنة لأخرى ، اذ كان معدل المساحة المزروعة للحبوب سنة 2000 لغاية سنة 2008 لا يتجاوز 105000 هكتار إلى أن وصل خلال الموسم الفلاحي 2015 لأكثر من 120400 هكتار ، و في الموسم 2016 2017 وصلت زراعة الحبوب ل 100780 هكتار.

هذا ما ينطبق على باقي الشعب النباتية التي شهدت قفزة نوعية من حيث المساحة و كذا الإنتاج لاسيما الأشجار المثمرة و الزيتون التي تشهد خلال الآونة الأخيرة عمليات توسيع في المساحة المغروسة بفضل مختلف المشاريع الممونة من طرف الدولة.

ويرجع هذا التطور الكبير في إنتاج الحبوب و الخضروات إلى الجهود المبذولة من طرف الفلاحين في توسيع المساحات المزروعة استنادا للمرافقة التقنية و الدعم الفلاحي المخصص من طرف السلطات و المتعلق بدعم الأسمدة ، دعم المكنة و كذا دعم وتجنييد الموارد المائية و عتاد السقي التي تعتبر العصب الرئيسي لتوسعة المساحات المزروعة.

الجدول رقم 4 معدل تطور الإنتاج الفلاحي لولاية المدية الوحدة:قنطار

المنتوج	معدل 2008-2000	معدل 2014-2009	نسبة التطور %
المحاصيل الكبرى	1.400.000	3.339.000	38+
الأشجار المثمرة	660.500	960.000	31+
اللحوم البيضاء	44.000	195.000	74+
اللحوم الحمراء	40.000	109.500	63+
الخضروات	597.000	1.065.000	44+

مديرية المصالح الفلاحية لولاية المدية

أدى هذا التزايد في الاهتمام بالقطاع الفلاحي إلى توسع عدد المستثمرات الفلاحية بنسبة 85 بالمائة أراضي تابعة للقطاع الخاص وارتفع جم المستثمرات الى 37930 مستثمرة فلاحية.

الجدول رقم 5 توزيع المستثمرات الفلاحية لولاية المدية

المستثمرات الفلاحية	مزرعة نموذجية	الامتياز	مجموعة فلاحية فردية	مجموعة فلاحية جماعية	الخواص
عددتها	7	2455	273	464	34731

المصدر: المصالح الفلاحية المدية، الطابع القانوني للأراضي الفلاحية.

حققت السياسات الداعمة للفلاحين والمستثمرين دورا في زيادة حجم المستثمرات الفلاحية الخاصة التي تعتمد على القدرات الفردية للفلاحين والإمكانات الموفرة خاصة في الجانب القانوني والمؤسساتي.

5- خاتمة

إن المقومات الطبيعية والبشرية التي تمتلكها ولاية المدية تبين أن لها إمكانات إحداث تنمية فلاحية وريفية تؤهلها لان تكون منطقة جذب للاستثمار المحلي والأجنبي، وقد كان لبرنامج التجديد الريفي اثر في إعادة تفعيل المناطق الريفية والفلاحية نظرا للظروف الأمنية والاجتماعية التي مرت بها الولاية في مرحلة التسعينات، فقد فتح هذا البرنامج الافق للفلاحين لزيادة الإنتاج الفلاحي والحيواني خاصة في ظل التوجه الاقتصادي الجديد القائم على تنويع

سياسات دعم المناطق الريفية ورهانات التنمية الفلاحية في الجزائر
دراسة لبرنامج التجديد الريفي والفلاحي لولاية المدية 2009-2014

المدخيل المالية للجماعات المحلية وبناء القدرات الذاتية لتحقيق متطلبات التنمية المحلية والريفية.

6. قائمة المراجع:

-براكنية، هجرة القوى العاملة في الجزائر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية ، كلية الاقتصاد والتجارة قسم السكان ،حلب، 1987.

-بهلول بلقاسم حسني، الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر 1990.

-خلية الإعلام والاتصال لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري. (12 12, 2015). الجزائر.

-شريف درويش، التغيير الاجتماعي في الريف الجزائري، ماجيستر علم الاجتماع، الجزائر، 1989

-فكار عثمان، التوطين الصناعي في الريف الجزائري واثاره الاجتماعية -الهجرة الزراعية وعملية الاندماج ، ماجيستر في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، 1985.

-محافظة الغابات لولاية المدية، التقرير السنوي لبرنامج التنمية الريفية، المدية. 2014.

-الديوان الوطني للتخطيط والإحصاء ، 2008.

-مديرية المصالح الفلاحية المدية.

-La Politique du Renouveau Rural en Algérie MADR
AlgérieAlgérie2012.

-www.rediit.com .